2008/6/7

الزراعة والأمن الغذائي والتنمية..
حقائق جديدة

عبد الحليم فضل الله

إذا استمرت سياسات الغذاء والطاقة على حالها فسيتخطى عدد الجياع عتبة المليار نسمة في وقت قريب. هذا الاستنتاج هو حصيلة معتدلة لتوقعات الوكالات الدولية المتخصصة، التي ترى أن الصعود المستمر لأسعار الغذاء (83% خلال ثلاث سنوات)، سيدعو 100 مليون نسمة جدد للانضمام إلى مجتمع الجائعين. لنتذكر هنا أن البند الأول في إعلان الألفية الثالثة الصادر عن الأمم المتحدة عام 2000 كان خفض أعداد الذين يعانون من نقص التغذية إلى النصف حتى عام 2015.

نجحت هذه الأرقام؛ خلال قمة روما الأخيرة التي عقدت مطلع هذا الشهر؛ في انتزاع التفاتة عابرة من انتباه العالم، المشغول بنزواته الإمبراطورية، ويعتبر استرجاع مفهوم الأمن الغذائي الذي كان عنوان القمة، تحدياً لفهم الدول الصناعية للأمن العالمي، المحدد حصراً بأمن الطاقة، وأمن مصالحها الاقتصادية، وأمنها الاستراتيجي القائم على إدامة الاختلال الحاد في موازين القوى الدولية. لكن لا بأس من الإصغاء إلى أصوات جديدة، إذا كان أقصى ما ستسمعه تلك الدول هو دعوة متواضعة لتخصيص 20 مليار دولار سنوياً حتى عام 2030 " للانطلاق مجدداً بقطاع الزراعة " على ما جاء في كلمة مدير عام منظمة الفاو، وهذا يساوي في عام كامل ما تتكلفه آلة الحرب الأميركية خلال أربعة أيام في العراق وأفغانستان.

هناك ثلاثة أبعاد لأزمة الغذاء الحالية: بعدٌ طبيعي يتصل بمشكلة المناخ، وبعدٌ اقتصادي يتمثل على نحو خاص في تخصيص مزيد من الموارد للتسلح و في تغيّر أنماط المعيشة، حيث تبين الإحصاءات أن الطلب العالمي على اللحوم قد ارتفع حوالي 3 مرات بين عامي 1980 و2004 فيما بقي الطلب على المنتجات الزراعية التقليدية على حاله تقريباً في الفترة نفسها. أما البعد الثالث فيتعلق بالسياسات التي تتبعها الدول، مثل: زيادة الأراضي الزراعية المسخّرة لإنتاج الوقود الحيوي، (أدى إلى زيادة الأسعار حوالي 30%)؛ وقيام 22 دولة بوضع قيود على تصدير المواد الأساسية، والدعم السخي الذي تمنحه الدول المتقدمة للمزارعين، وتشجيع الاستهلاك الزائد للغذاء...

لكن مشكلة الزراعة لا تنحصر بسياسات آنية وإجراءات مؤقتة، ولعل جوهر الأزمة ناتج عن اعتبار الزراعة نشاطاً هامشياً وغير قادر على تلبية شروط السوق، ومن الإشارات الدالة على تدني رتبة القطاع الزراعي في سلم الاهتمام الدولي: تراجع قيمة المساعدات العالمية الموجهة للزراعة من 8 مليارات دولار عام 1980 إلى 4.3 مليارات فقط عام 2005، وتخفيض المؤسسات الدولية الموارد المخصصة للأنشطة الأساسية المتعلقة بالغذاء بنسبة 70%، فيما

تدنت حصة القروض التي تخصصها هذه المؤسسات للتنمية الزراعية من 33% من مجموع قروضها عام 1979 إلى أقل من 10% عام 2007، وذلك لصالح الإنفاق على الخدمات العامة في المناطق الحضريّة.

بيد أنّ الدراسات الحديثة أكدت أنّ الزراعة هي نشاط اقتصادي مجدٍ وله آفاق مستقبلية، وقد أعاد البنك الدولي في تقريره الأخير عن التنمية للعالم 2008، اكتشاف الزراعة عنصراً رئيسياً من عناصر التنمية، ونشاطاً اقتصادياً منافساً، ومن المؤشرات اللافتة في هذا المجال، تراجع الفقر الريفي في البلدان النامية من 37% إلى 29% بين عامي 1993 و 2002، في مقابل بقاء الفقر المديني على حاله تقريباً. وبحسب بيانات منتقاة لعينة من الدول، فإنّ نمو الناتج المحلي القائم المتأتي من النشاط الزراعي يؤدي إلى تخفيض الفقر مرتين ونصف أكثر من النمو الناتج من الأنشطة الأخرى، (يصل هذا الرقم إلى ثلاث مرات ونصف في الصين البلد الذي يشهد نهضة صناعية عظيمة، و2.7 مرة في دول أميركا اللاتينية)، أما تجربة البلدان الإفريقية الأشد فقراً فتدل على وجود ارتباط قوي بين النمو الزراعي وتحسن شروط الاقتصاد الكلي.

هناك علاقة مزدوجة إذاً، بين التنمية الزراعية وكل من التنمية الاقتصادية الشاملة من جهة ومكافحة الفقر والجوع من ناحية ثانية، و بقدر ما يحقق الإنفاق على الزراعة أهدافا اجتماعية مهمة فهو عنصر لا غنى عنه في دفع النمو وتحقيق الرفاهية. بل إنّ بوسع الزراعة تقديم فرص استثمارية مجزية للقطاع الخاص والمساهمة في تطوير الاقتصاد الريفي غير الزراعي.

وحتى يتمكن العالم من مواجهة الانخفاض طويل الأمد في تدفق المحاصيل الزراعية إلى الأسواق، فإنّ عليه زيادة إنتاجه الزراعي 50% والحيواني 85% خلال عقدين. وهذا يتطلب مراجعة فورية للمبادئ الاقتصادية المسيطرة، واعتماد رزمة جديدة من السياسات: 1- تعزيز حضور الدولة في مجال توزيع الاستثمارات، وعدم ترك هذه المهمة للأسواق المالية والمؤسسات المصرفية التي تتحيز للقطاعات الحديثة والخدمات العامة والتوظيفات المالية.. 2- إعادة هيكلة أنظمة التمويل في المؤسسات الدولية بحيث تخصص مزيداً من الموارد للمشروعات الكبرى في قطاعات الإنتاج السلعي. 3- زيادة المساعدات الغذائية التي شهدت تراجعاً كبيراً، فعلى سبيل المثال تدنت حصة الفرد الإفريقي الواحد من المساعدات الغذائية إلى أقل من الثلث خلال السنوات العشر الماضية. 4- بما أن سياسات الطاقة هي إحدى العوامل المسببة لارتفاع أسعار الغذاء في العالم، من المفيد استعمال موجودات الصناديق السيادية لتمويل برامج طويلة الأمد

لتنمية الزراعة وزيادة إنتاج الغذاء، علماً أن مجموع الثروة المتمركزة في هذا الصناديق ارتفع إلى 3000 مليار $ تقريباً بعد الطفرة النفطية.

إن ارتفاع أسعار الغذاء والمنتجات الزراعية هو تحدٍ اجتماعي خطير، لكنه يتضمن فرصة للتنمية في الدول ذات الخصائص الزراعية ومن بينها لبنان، شرط قيام هذه الدول بتحديث سياساتها، وتخليها في الوقت نفسه عن الآراء التقليدية التي تمنعها من استغلال مزاياها ومواردها المتاحة بكفاءة.

..وللحديث عن لبنان صلة..